الأمم المتحدة

A/C.4/66/SR.6

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
20 December 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ميسكوليسكو ..... (رومانيا)

المحتويات

البند ٥٦ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٥٧ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)

البند ٥٨ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)*

البند ٥٩ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير مشمولة بهذا البند) (تابع)*

* البنود التي قررت اللجنة أن تنظر فيها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-53908 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٥٦ من جدول الأعمال المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/66/23 (الفصلان السابع والثاني عشر) و A/66/65 و Add.1)

البند ٥٧ من جدول الأعمال الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/66/23 (الفصلان الخامس والثاني عشر))

البند ٥٨ من جدول الأعمال تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/66/23 (الفصلان السادس والثاني عشر) و A/66/63)

البند ٥٩ من جدول الأعمال التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/66/68 و Add.1)

البند ٦٠ من جدول الأعمال تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى) (تابع) (A/66/23 (الفصلان الثامن والثاني عشر) و A/66/260)

١ - **السيد الزياني** (البحرين): قال إن الإعلان عن تكريس عقود متتالية من أجل القضاء على الاستعمار أتاح الفرصة لرصد التقدم المحرز وتحديد أفضل الطرق للمضي قدما. ويحق للأمم المتحدة، واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بوجه خاص، الافتخار بتحقيق منجزات عديدة. وقد أعلنت الدول الأعضاء، في إعلان الأمم المتحدة للألفية، المدرج في قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، عن تكريس اهتمامها مجددا لدعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين جميع الدول في السيادة، وحق الشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير. ولا ينبغي أن يقلل الإعلان في عام ٢٠١٠ عن العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار من أهمية نجاحات العقود السابقة له. وأعرب المتحدث عن أمله في أن تتخذ الأمم المتحدة والدول الأعضاء، خلال العقد القادم، إجراءات عاجلة للقضاء على الاستعمار بشكل تام، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية.

٢ - **السيد غاسبار** (تيمور - ليشتي): أشار إلى الدور الذي أدته اللجنة فيما يتعلق بحصول بلده على الاستقلال، قائلا إن تيمور - ليشتي تؤيد الحق المشروع لشعب الصحراء الغربية في تقرير المصير. وينبغي التوصل إلى حل دائم للنزاع، يراعى فيه احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحقوق الإنسان، من خلال التفاوض المباشر بين جبهة البوليساريو والمغرب، تحت رعاية الأمم المتحدة، وعلى نحو يتسق مع موقف الاتحاد الأفريقي وقرارات الأمم المتحدة والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية. وقد منحت تيمور - ليشتي سفارة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في ديلي المركز الدبلوماسي الكامل، في عام ٢٠١٠. ورحب المتحدث بالتقدم المحرز، بما في ذلك المفاوضات بين الطرفين وتدابير بناء الثقة التي اتخذت. غير أن استمرار فرض الأمر الواقع ليس مقبولا ويهدد استقرار المنطقة. ويأمل وفده في أن يتوصل المجتمع الدولي إلى حل لمسألة آخر إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي في أفريقيا، خلال العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار.

٣ - **السيد تارار** (باكستان): قال إن الاستعمار لم ينته بانتهاء العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، برغم تأكيدات الجمعية العامة المتكررة بأنه يتناقض مع الميثاق، وذلك بسبب انعدام الإرادة السياسية. ويجب أن تبدي الدول القائمة بالإدارة الإرادة السياسية المطلوبة وأن تسمح لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بممارسة حقها في تقرير المصير. ويتعين أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة لتلك الأقاليم وأن ترفع درجة وعي شعوبها بالخيارات المتاحة لها.

٤ - ويمثل الحق في تقرير المصير، الذي يكفله الميثاق وتعترف به الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، المبدأ الأساسي الدافع لجميع حركات النضال ضد سيطرة الاستعمار والاحتلال الأجنبي؛ ويتسبب نقضه في إثارة النزاعات وتهديد السلام والأمن الدوليين.

٥ - وفي منطقة جنوب آسيا، جرى الاعتراف بحق شعب جامو وكشمير في تقرير مصيره، في عدة قرارات لمجلس الأمن. وتلتزم باكستان بالتوصل إلى تسوية سلمية للمنازعة التي تؤثر على تلك المنطقة، من أجل تحقيق السلام الدائم والاستقرار فيها. ولن تكتمل خطة الأمم المتحدة للقضاء على الاستعمار بدون إيجاد حل لتلك المنازعة.

٦ - ويتمثل السبب الكامن وراء نزاع الشرق الأوسط في استمرار حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير. وتؤيد باكستان نضال الشعب الفلسطيني المشروع من أجل السلام والحرية، وطلبه للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ومن شأن قيام دولة فلسطينية قوية وقادرة على البقاء أن يكفل استدامة السلام في الشرق الأوسط.

٧ - وانتقل المتحدث إلى قضية الصحراء الغربية فأعرب عن الأمل في أن يتوصل طرفا النزاع إلى تسوية عادلة ومقبولة لهما معا، بروح يسودها التسامح والنوايا الطيبة، من أجل تحقيق السلام والتقدم في المنطقة.

٨ - **السيد دوس سانتوس** (باراغواي): قال إن موقف بلده حيال حق جمهورية الأرجنتين المشروع فيما يتعلق بالمنازعة التي طال أمدها بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وسندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، موقف ثابت لا يتزعزع. وأضاف أن الإعلان الصادر عن رؤساء الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليه، في بوتريرو دي لوس فونيس، في عام ١٩٩٦، وإعلان أسونسيون لعام ١٩٩٩، يناشدان الأطراف إيجاد حل سلمي للتنازع على تلك الجزر، وإنهاء حالة الاستعمار فيها. وأعرب عن الأسف لعدم إحراز تقدم في الحوار الدائر بين الأرجنتين والمملكة المتحدة.

٩ - وقال المتحدث إن التوصل إلى تسوية مرضية للمسألة يحتاج إلى إرادة سياسية، مع مراعاة المطالب التاريخية للأرجنتين. وأعرب عن معارضة وفده للتنقيب عن المواد الهيدروكربونية الذي تقوم به المملكة المتحدة في الجرف القاري للأرجنتين، مما يشكل انتهاكا صارخا لقرار الجمعية العامة ٣١/٤٩، وأعرب عن الأمل في أن تواصل حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة تعزيز علاقاتهما السياسية والاقتصادية والثقافية، بهدف إيجاد حل للمنازعة.

١٠ - **السيدة كافاناف** (نيوزيلندا): رحبت بمشروع القرار المتعلق بمسألة توكيلاو (A/66/23 (الفصل الثاني عشر))، مشيرة إلى أن شعب الإقليم أوضح، من خلال استفتاءين بشأن تقرير المصير، أن الظروف ليست مهيأة بعد لإحداث تغيير دستوري. وقالت إن قادة نيوزيلندا وتوكيلاو اتفقوا على تأجيل اتخاذ إجراءات جديدة بشأن تقرير المصير. وقد لاحظ مدير توكيلاو، في تقريره المقدم إلى اللجنة في حزيران/يونيه ٢٠١١، أن العلاقة بين توكيلاو ونيوزيلندا تركزت، منذ عام ٢٠٠٨، على المطالب الأساسية لسكان مجموعة الجزر.

١١ - وقد أعلنت توكيلاو حالة طوارئ وطنية بسبب نقص حاد في إمدادات المياه وعكفت على إيجاد حل للمشكلة، بالاشتراك مع نيوزيلندا وشركاء آخرين من بينهم الولايات المتحدة الأمريكية. وظل الإقليم لسنوات طويلة عرضة للتحديات التي يسببها بعده القاصي وقلة عدد سكانه وقصور موارده. وشكلت خطة استراتيجية ترمي إلى إرضاء تطلعات السكان الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، أساس شراكة بين الإقليم ونيوزيلندا في الأشهر الستة الماضية. وجرى التوقيع مؤخرا على صك التزام مشترك بشأن التنمية، يوضح الخطوط العريضة للمساعدة المالية المقدمة من نيوزيلندا لفترة ٤ سنوات. ومنذ عام ٢٠١٠، أحرز تقدم تجاه تحسين الهياكل الأساسية، لكن هناك حاجة للمزيد من الإنجاز في قطاعي الصحة والتعليم.

١٢ - وتشغل توكيلاو مركز مراقب في منتدى جزر المحيط الهادئ، وقد قبلت مؤخرا بصفة عضو مشارك في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وتستوفى احتياجات توكيلاو من قبل نيوزيلندا بصفة رئيسية، لكن المجتمع الدولي وفر المساعدة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية، وعن طريق التبرع لصندوق توكيلاو الاستئماني الدولي بصفة خاصة. وستواصل نيوزيلندا تقديم تقارير عن أية تطورات تطرأ إلى اللجنة الخاصة، من منطلق التزامها بتمكين شعب توكيلاو من ممارسة حقه في تقرير المصير، حينما تصبح الهياكل الأساسية للإقليم قادرة على استيفاء احتياجاته، وستستمر في تقديم تقارير عن أية تطورات تطرأ إلى اللجنة الخاصة.

١٣ - **السيدة بيبالو** (غابون): قالت إن غابون انشغلت، في بداية العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، بمصير الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بحق تقرير المصير. وأضافت أن غابون تحث الدول القائمة بالإدارة على التعجيل بإنهاء الاستعمار. وفي حالة الصحراء الغربية، أعربت المتحدثة عن ترحيب بلدها باستئناف المحادثات بين طرفي المنازعة، بوساطة من المبعوث الشخصي للأمين العام. وعلى الرغم من بعد الشقة بين موقفي الطرفين، تشكل المبادرة المغربية بشأن الحكم الذاتي أساسا طيبا وجادا للتحرك نحو الأمام، على النحو الذي أقره مجلس الأمن في قراره ١٩٧٩ (٢٠١١). وتتفق غابون مع الأمين العام في أنه يتعين على الطرفين إجراء مفاوضات بنية حسنة ودون شروط مسبقة من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لكليهما.

١٤ - وأعربت المتحدثة عن الترحيب بالاجتماع غير الرسمي المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تحت رعاية المبعوث الشخصي، قائلة إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل مزيدا من الجهد تجاه تسوية المنازعة التي تهدد الاستقرار في الإقليم وتشجع الأنشطة الإجرامية. ويجب تشجيع جهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي، كما يجب أن يحافظ المجتمع الدولي على نهجه القائم على التوافق في الآراء، في سبيل إيجاد مخرج من المأزق الحالي والتقدم تجاه التسوية السياسية.

١٥ - **السيدة لالاما** (إكوادور): أعربت عن تأييد بلدها التام لمبدأ تقرير المصير وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وقالت إن إكوادور، التي تشغل مقعد رئاسة اللجنة الخاصة منذ شباط/فبراير ٢٠١١، ترغب في رؤية نهاية سريعة لعملية إنهاء الاستعمار وتحث الدول القائمة بالإدارة على تكثيف حوارها مع اللجنة الخاصة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

١٦ - وأعربت المتحدثة عن قلق إكوادور لعدم اتخاذ أي فعل تجاه إنهاء الاحتلال الاستعماري لجزر مالفيناس، الذي استمر ١٧٨ عاما، على الرغم من مضي ٥٠ سنة على ما قررته الجمعية العامة من ضرورة قيام مفاوضات ثنائية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، بغرض إيجاد حل سلمي لمسألة

الجزر. ويجب أن يأتي حل التنازع على السيادة فوق جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وسندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، التي تحتلها المملكة المتحدة بصورة غير مشروعة، لصالح سكان تلك الجزر. وأعربت المتحدثة عن تنديد إكوادور بما تقوم به المملكة المتحدة على الجرف القاري للأرجنتين من نشاط عسكري غير قانوني وتنقيب غير مشروع عن الموارد الطبيعية غير المتجددة، قائلة إن تلك الأنشطة تشكل انتهاكا لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ وإهانة للمنطقة بأسرها.

١٧ - وقالت إن وفدها يؤكد مجددا تأييده الكامل للشعب الصحراوي وحقه في تقرير المصير وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وقد شهدت السنوات القليلة الماضية جولات مختلفة من المفاوضات، كما أكد الطرفان التزامهما بمواصلة المحادثات. وأشادت إكوادور بعمل المبعوث الشخصي وحثت الطرفين على التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من أجل استئناف الزيارات العائلية عن طريق الجو وبدئها عبر الطرق البرية.

١٨ - وقالت المتحدثة إن شعب بورتوريكو لا يزال يناضل من أجل ممارسة حقه المشروع في الاستقلال وتقرير المصير، بعد أكثر من قرن من الاستعمار على يد الولايات المتحدة الأمريكية. ودعت إكوادور، في ضوء القرارات الثلاثين التي تؤكد ذلك الحق غير القابل للنقض، إلى أن تنظر الجمعية العامة في جميع جوانب مسألة بورتوريكو.

١٩ - **السيد توري** (غينيا): شجع اللجنة الخاصة على تكثيف حوارها مع الدول القائمة بالإدارة ومواصلة عقد حلقات دراسية إقليمية من نوع الحلقة المقرر عقدها في منطقة المحيط الهادئ في عام ٢٠١٢. وستبذل غينيا، التي قدمت تضحيات عظيمة في الماضي من أجل تحرير الشعوب الأفريقية، كل ما في وسعها من أجل القضاء على الاستعمار العالمي قضاء مبرما.

٢٠ - وأعرب المتحدث عن الترحيب باهتمام الأمم المتحدة المتجدد بمسألة الصحراء الغربية، وعن الإشادة بالأمين العام على التقرير الذي قدمه مؤخرا (A/66/260) وعلى التعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بغرض التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة. وقد تشجعت غينيا، التي أعربت عن تقديرها لجهود المبعوث الشخصي للأمين العام الرامية إلى إشراك المجتمع الدولي، بانعقاد عدة جولات من المحادثات غير الرسمية بين الطرفين من منطلق التزامهما بتنفيذ تدابير بناء الثقة وتعزيزها.

٢١ - وقال المتحدث إن وفده لا يرى بديلا للسعي إلى إيجاد حل سياسي تفاوضي عادل ومقبول للطرفين، يكفل السلام والاستقرار في المنطقة، وأعرب في ذلك الصدد، عن تأييد الوفد لمبادرة المغرب المتعلقة بالحكم الذاتي. ورحب الوفد بالإرادة السياسية التي أبداها الطرفان تجاه المضي قدما نحو الخروج من المأزق الحالي. وينبغي أن يواصل الطرفان التعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ القرارات ذات الصلة. ويتعين على الأمين العام ومبعوثة الشخصي مواصلة جهودهما الرامية إلى إيجاد حل سلمي.

٢٢ - **السيد كومبا** (جمهورية أفريقيا الوسطى): قال إنه يجب على المجتمع الدولي توفير المساعدة من أجل تسوية نزاع الصحراء الغربية عن طريق التفاوض. إذ أن مثل تلك الأزمات تزيد من شدة المصاعب التي تواجهها بالفعل المجتمعات المتجانسة بشكل عام، وتثبط جهود البلدان النامية. وقد أدى العنف المدمر الأعمى إلى خسائر في الأرواح، ودفعت النساء والأطفال ثمنا غاليا جراء ذلك. ولذلك رحبت جمهورية أفريقيا الوسطى بالمفاوضات المتعلقة بالمبادرة المغربية، وبجهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي الرامية إلى

التوصل إلى حل سلمي لمسألة الصحراء الغربية. وأشار المتحدث إلى تكرار إشادة مجلس الأمن بالمبادرة المغربية المتعلقة بالتفاوض بشأن قيام حكم ذاتي في الصحراء الغربية، وحث الطرفين على الشروع في مفاوضات موضوعية من أجل الخروج من الطريق المسدود. وأعرب عن تأييد وفده للنداءات المتعلقة بإجراء إحصاء سكاني في مخيمات تيندوف، وبتنفيذ برنامج للمقابلات الشخصية الفردية.

٢٣ - **السيد أركوندو** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إنه ينبغي أن تتفاوض جميع الدول القائمة بالإدارة من أجل إيجاد حلول عادلة ودائمة تعجل بإنهاء الاستعمار. وأعرب عن اعتراف وفده بحق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير بموجب الميثاق، وعن تأييد وفده لجهود الأمين العام الرامية إلى إيجاد حل سلمي عادل ودائم، من خلال مبعوثه الشخصي، بغرض كفالة التنمية المستقبلية للصحراء الغربية والمناطق المحيطة بها.

٢٤ - وقال إن بورتوريكو أمة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تستعمرها دولة احتلال، وينبغي السماح لها بتقرير مستقبلها الذاتي بصفة دولة مستقلة تتمتع بكرامتها ولها ثقافتها ولغتها الذاتية. ودعا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى بدء حوار صريح ويتسم بالشفافية، كي تتاح لشعب بورتوريكو فرصة ممارسة حقه غير القابل للنقض في تقرير المصير وفقا لأحكام القانون الدولي.

٢٥ - وأعرب المتحدث عن تأييد وفده لحق الأرجنتين المشروع في نزاعها حول جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وسندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، قائلا إنه ما من شك في أن جزر مالفيناس ستظل جزءا من الإقليم الوطني للأرجنتين. وأضاف أن الاستيلاء غير المشروع على الجزر في عام ١٨٣٣ لا يمكن تبريره عن طريق احتلالها بالقوة أو بفعل حربي أو غزو مسلح، كما لا يؤدي استمرار الاحتلال لمدة ١٧٨ عاما إلى إلغاء حقوق الأرجنتين المشروعة المتعلقة بالسيادة والسلامة الإقليمية. وأردف أن المفاوضات هي الطريقة الأفضل لتسوية المنازعة وسيشكل أي قرار تتخذه المملكة المتحدة من طرف واحد انتهاكا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

٢٦ - **السيدة مالينغا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): أكدت مجددا تأييد بلدها لجهود الأمين العام ومجلس الأمن والمجتمع الدولي الرامية إلى مساعدة طرفي نزاع الصحراء الغربية في التوصل إلى حل سياسي عادل. وعلى نحو ما دعا إليه الممثل الشخصي للأمين العام، ينبغي أن يتخذ الطرفان نهجا جديدا لمفاوضاتهما. وقد أطلقت المبادرة المغربية المتعلقة بالحكم الذاتي، المشار إليها في قرار مجلس الأمن ١٩٧٩ (٢٠١١)، زخما قد يؤدي إلى تسوية عادلة ودائمة ومقبولة لدى الطرفين. وأشادت المتحدثة بالتزام المغرب لا بالمفاوضات فحسب، بل وبالمناقشات المتعلقة بمسائل الحوكمة أيضا، بما في ذلك التعليم والبيئة والصحة والموارد الطبيعية وإزالة الألغام. وينبغي أن يغتنم المجتمع الدولي الفرصة التاريخية التي أتاحتها المبادرة من أجل وضع حد للحالة الإنسانية البالغة الصعوبة التي يواجهها سكان مخيمات تيندوف.

٢٧ - **السيد فيدال** (أوروغواي): قال إنه يتعين على المجتمع الدولي، في بداية العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، أن يضاعف جهوده مرتين من أجل تفعيل حق تقرير المصير للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، من خلال تعزيز الحوار والتعاون بين الدول القائمة بالإدارة وأقاليمها. وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، قال المتحدث إن أوروغواي تدافع عن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير. ويجب استئناف المحادثات بين المغرب وجبهة البوليساريو في أقرب وقت ممكن، بغرض التوصل إلى حل سياسي للنزاع، عادل ودائم ومقبول للطرفين. وأعرب

المتحدث عن تأييد أوروغواي الكامل لجهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي، وحث الطرفين على احترام حقوق الإنسان.

٢٨ - وقال إن أوروغواي تؤيد بصورة منهجية مطلب الأرجنتين المشروع المتعلق بالسيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وسندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، لا لأن الأرجنتين جارة فحسب، بل ولأن المطلب يستند إلى أسس جغرافية وتاريخية وقانونية. ودأبت الجمعية العامة واللجنة الخاصة وبصورة منهجية، منذ اعتماد القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠)، على التعامل مع مسألة جزر مالفيناس باعتبارها مسألة استعمارية خاصة ومحددة، تتعلق بمنازعة على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. وعليه يتعين على حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن، من أجل إيجاد حل سلمي وعادل ودائم للمنازعة، وفقا للقرارات والإعلانات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، وأحكام الميثاق، بما في ذلك مبدأ السلامة الإقليمية. وتدرك أوروغواي موقف حكومة الأرجنتين البنّاء وتدعو الأمين العام إلى مواصلة مهمته للمساعي الحميدة على النحو المطلوب في قرارات الجمعية العامة.

٢٩ - **السيد كافاندو** (بوركينافاسو): قال إن التعاون بين شعوب الأقاليم والدول القائمة بالإدارة يجب أن يستمر، بينما يجب على المجتمع الدولي الاستمرار في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأقاليم.

٣٠ - وحث المجتمع الدولي على إيجاد حل سياسي عادل ومقبول للطرفين لمسألة الصحراء الغربية. وأعرب عن الإشادة بالجهود التي بذلها المبعوث الشخصي للأمين العام من أجل تنشيط المحادثات السياسية ودفع التقدم المحرز حتى ذلك التاريخ إلى الأمام. وأعرب أيضا عن الارتياح لتصميم الطرفين على التوصل إلى حل مقبول لمسألة تقرير مصير الشعب الصحراوي، برغم الصعاب التي برزت خلال المحادثات غير الرسمية. وقال إن الوضع القائم وغير المقبول لا يخدم مصلحة أي طرف في النزاع، بينما يهدد الطريق المسدود السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأضاف أن وفده يعيد تأكيد تأييده لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولجهود الأمين العام. وأردف أن المبادرة المغربية المتعلقة بالتفاوض بشأن نظام أساسي للحكم الذاتي في الصحراء الغربية تشكل أداة مناسبة لتسوية المنازعة. ويجب على الطرفين الشروع في مفاوضات بشأن المسائل الموضوعية، بدعم من المجتمع الدولي، وقبول التنازلات الضرورية لتجاوز نقاط الخلاف، والابتعاد عن أية أفعال قد تضير بنجاح المفاوضات.

٣١ - **السيد ندابيشوري** (بوروندي): أعرب عن تأييد وفده لجهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم ومقبول للطرفين لمسألة تقرير المصير في الصحراء الغربية. وأعرب أيضا عن الترحيب بقرار مجلس الأمن ١٩٧٩ (٢٠١١)، والمعلومات التي قدمها الأمين العام عن حالة اللاجئين في مخيمات تيندوف، وتقييم مجلس الأمن للمقترح المغربي المتعلق بالحكم الذاتي بأنه مبادرة جادة وذات مصداقية. وقال إن بوروندي تهنئ الطرفين على التقدم المحرز وتحثهما على تسريع عملية التفاوض بقبول التنازلات العملية بروح طيبة، باعتبار أن المفاوضات هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

٣٢ - **السيد أوليباري** (كوستاريكا): قال إن بلده داوم على تأييد عملية إنهاء الاستعمار ولا يزال يحث على العمل من أجل أن تتمتع الأقاليم المستعمرة المتبقية بحق تقرير المصير والديمقراطية وحقوق الإنسان، وفقا للميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وأضاف أن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وسندويتش الجنوبية كانت جزءا لا يتجزأ

من إقليم الأرجنتين منذ أن نال ذلك البلد استقلاله. غير أنها أصبحت مثار تنازع استعماري منذ عام ١٨٣٣؛ بينما اعترفت الجمعية العامة بعدالة مطالبة الأرجنتين بها في قرارات مختلفة، وأيدت بلدان أمريكا اللاتينية ذلك المطلب، بما فيها كوستاريكا. ودعا رؤساء الدول والحكومات في المنطقة الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن، بغرض التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للمنازعة، وفقا للقرارات والإعلانات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، وأغراض ومبادئ الميثاق بما فيها مبدأ السلامة الإقليمية.

٣٣ - وفيما يتعلق بالتنقيب عن الموارد الطبيعية غير المتجددة الذي تقوم به المملكة المتحدة في المنطقة المتنازع عليها، دعا وفد المتحدث حكومة المملكة المتحدة، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٣١/٤٩، إلى الامتناع عن القيام بتحركات أحادية قد تحول دون إيجاد حل للمنازعة. وقال إن الأمم المتحدة ينبغي أن تساعد في تسوية المنازعات الدولية من خلال تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة. وأعرب عن إيمان كوستاريكا بحق الشعوب في تقرير المصير وبالعلاقة المباشرة بين السيادة والديمقراطية.

٣٤ - وأضاف أن حكومته لا تزال تحث على إيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين لمسألة الصحراء الغربية، وفقا للقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، التي تدعو إلى إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير. وينبغي أن تمنح بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ولاية تخولها صلاحية رصد حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تيندوف. وأعرب المتحدث عن أمل وفده في أن يكفل المبعوث الشخصي للأمين العام إيجاد حل عادل للنزاع بدون إبطاء.

٣٥ - **السيد إمفولا** (ناميبيا): أعرب عن قلق بلده، الذي عانى الاحتلال الأجنبي من قبل، لأن إنهاء الاستعمار لم يكتمل بعد على الصعيد العالمي، وأنه لا يحظى بوقت كاف ضمن جدول أعمال الأمم المتحدة. وقال إن حكومته تعترف بحق الشعب الصحراوي في الحصول على السلام والاحترام ونيل تقرير المصير والاستقلال، ودعا طرفي النزاع إلى تسريع المفاوضات بهدف إجراء استفتاء حر ونزيه في الصحراء الغربية، على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة. وأعرب عن تأييد ناميبيا للصحراء الغربية وفلسطين في قضيتيهما العادلتين وعن أملها في أن تنالا حريتهما.

٣٦ - **السيد ماشاباني** (جنوب أفريقيا): قال إن الأمم المتحدة أصابها الشلل فيما يختص بقضية الصحراء الغربية، وإن عليها التزاما تجاه شعب الصحراء. وندد بالانتهاكات المتكررة لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها من قبل الدول الأعضاء، وبفشل المنظمة في مجرد توفير معلومات أساسية عن الحالة في الإقليم الذي لم تحدد له دولة قائمة بالإدارة. وعلى الرغم من أن محكمة العدل الدولية والأمم المتحدة أصدرتا آراء استشارية مؤيدة لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، فإن الاستفتاء الذي صدر به تكليف من مجلس الأمن لم يعقد بعد. ويجب أن تتاح للشعب الصحراوي إمكانية اختيار مستقبله بنفسه وأن تقدم له المساعدة في ذلك، باعتباره حقا مشروعا، لا أن يفرض عليه الحكم الذاتي غصبا. وقد دعت جنوب أفريقيا إلى تكثيف الجهود من أجل عقد الاستفتاء، على نحو يتسق مع موقف الاتحاد الأفريقي، الذي تعتبر الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية عضوا يتمتع بالمصداقية فيه.

٣٧ - ويتسبب عدم التوصل إلى تسوية في تعطيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا وتكاملها الاجتماعي والاقتصادي، على أساس من السلام والأمن والهوية المشتركة. وكانت بعض الدول الأعضاء تستغل الموارد

الطبيعية للصحراء الصحراء الغربية من خلال اتفاقات ثنائية، على نحو يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، تجاهل مجلس الأمن حالة حقوق الإنسان المتدهورة وفشل في توفير الحماية للمدنيين في الصحراء الغربية، الذين تكررت معاناتهم في حوادث مختلفة، آخرها أحداث الداخلة ومخيمات كديم إزيك. وأشار المتحدث إلى أن بناء القدرات عنصر بالغ الأهمية من عناصر إنهاء الاستعمار. ونظرا إلى عدم ورود أية تقارير مرحلية عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الصحراء الغربية، يجب على الأمم المتحدة تنظيم زيارة إلى الإقليم وتوفير معلومات مستكملة عن الحالة السائدة على أرض الواقع.

٣٨ - **السيد ندونغ مبا** (غينيا الإستوائية): قال إن الحل السلمي المتوازن لنزاعات من قبيل نزاع الصحراء الغربية قابل للتحقيق ويجب الوصول إليه. ورحب بالمفاوضات الجارية التي وصفها مجلس الأمن بالجدية والمصداقية. وقال إن ما قادت إليه المبادرة المغربية من مشاورات واسعة النطاق على الصعيدين الوطني والدولي أمر مشجع. ويجب على جميع الأطراف التصرف بطريقة واقعية، كي تتحرك المفاوضات صوب تحقيق تسوية عادلة ودائمة ومقبولة للجميع. ويجب على البلدان الأطراف في النزاع أن تتحلى بالمرونة وأن تبني الثقة المتبادلة. وقال المتحدث إن وفده يحث الأطراف على اغتنام تلك الفرصة التاريخية من أجل تسوية النزاع بشكل كامل ونهائي، وفقا للقرارات ذات الصلة.

٣٩ - **السيد لوليتشكي** (المغرب): قال إن حكومته تسعى إلى إيجاد حل من خلال التفاوض لقضية الصحراء الغربية، وفقا لقرارات مجلس الأمن. وأضاف أن التضامن الذي أبدته شعوب المغرب العربي يمثل نداء بليغا لبلدان المنطقة كي تتجاوز خلافاتها وتتشارك في التصدي للتحديات الماثلة أمامها. وأعرب عن أمله في أن تيسر التحركات الديمقراطية في المنطقة إيجاد حل مبكر للمنازعة الإقليمية حول الصحراء المغربية، وأن تحفز الأطراف الأخرى على تبني مواقف بناءة.

٤٠ - وأضاف أن المغرب شرع في استكشاف إمكانية إيجاد حل سياسي، بعد أن عكف بكل حرص على تطبيق خطة للتسوية إلى أن أقرت الأمم المتحدة عدم قابليتها للتطبيق، بينما فعلت الأطراف الأخرى كل ما في وسعها كي تحبط مساعيه. واستجاب المغرب لنداءات مجلس الأمن المتعلقة بتقديم تنازلات، بأن عقد مشاورات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، تمخضت عن مبادرة الحكم الذاتي التي اتسقت مع المعايير الدولية ووفت بتطلعات السكان والتزمت بالاختصاصات المرجعية التي حددها مجلس الأمن. وحظيت المبادرة بالترحيب من قبل مجلس الأمن، وأدت إلى بدء عملية مفاوضات تعلق عليها شعوب المغرب والصحراء والمغرب العربي كافة آمالا عراضا. ودعا مجلس الأمن الأطراف والدول المجاورة إلى الانضمام للمفاوضات بروح واقعية ورغبة في تقديم تنازلات واحترام لرغبات السكان المعنيين. وأعرب المتحدث عن استعداد المغرب للالتزام بتلك الخطوط، بدعم من المبعوث الشخصي، والتفاوض بشأن تسوية سياسية دائمة. وقد أبدى المغرب التزامه بذلك الهدف في الجولات الثمانية للاجتماعات غير الرسمية التي عقدت منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، يرغب المغرب الآن في استئناف المفاوضات غير الرسمية ويأمل في أن تستجيب الأطراف الأخرى لنداء مجلس الأمن وتنضم إليهم في سعيهم إلى إيجاد حل فيه مكسب للجميع.

٤١ - ودعا مجلس الأمن البلدان المجاورة إلى التعاون من أجل الخروج من المأزق الحالي. ولذلك يرحب المغرب بمساهمة الجزائر في إنجاح الاجتماع الذي انعقد في شباط/فبراير ٢٠١١، والذي مكن من استئناف الزيارات العائلية، وهو يأمل في أن توافق الجزائر أيضا على إجراء استفتاء في مخيمات تيندوف، وفقا لما طلبته مفوضية الأمم

المتحدة لحقوق الإنسان، وعلى نحو يتسق مع الالتزامات الدولية. وستزيد معرفة العدد الفعلي لسكان المخيمات من شفافية إدارة العون الإنساني الموجه إليهم. وذكّر المتحدث اللجنة بأن ما في المحك هو مصير آلاف الناس الذين حرموا من حقوق الإنسان الأساسية منذ عام ١٩٧٥. وقال إن شعوب المغرب العربي ستحكم على أطراف النزاع من منطلق قدرتهم على السمو فوق خلافاتهم وإنهاء المنازعة المختلقة.

٤٢ - وقال المتحدث إن مقترح المغرب بشأن الحكم الذاتي دليل على التزامه بتقديم تنازلات، معربا عن أمله في أن تقبل الأطراف الأخرى ذلك المقترح. وأضاف أن سكان مخيمات تيندوف ظلوا يرقبون عن كثب جهود المغرب تجاه تنمية الهياكل الأساسية وتطوير الخدمات العامة في الصحراء، ويتحرقون إلى مشاركة بني وطنهم في تنفيذ الإصلاحات التي أطلقها الملك من أجل ترقية الحكم المحلي وتشجيع تنمية الخصائص المميزة لكل منطقة وتعزيز الديمقراطية.

٤٣ - وأردف أن التغيرات الجارية في المغرب العربي تتيح الفرصة لتحسين العلاقات الأقاليمية. وقد أثارت الزيارات التي قام بها مؤخرا وزراء من الجزائر والمغرب الآمال في أن يجري تطبيع العلاقات بين البلدين وتفتح الحدود المشتركة بينهما. وما من شك في أن إحياء مشروع اتحاد المغرب العربي وتحسين العلاقات بين المغرب والجزائر سيساعد على حل المنازعة بشأن الصحراء المغربية، مع زيادة قدرة خمسة من بلدان المنطقة على مواجهة التحديات الأمنية المشتركة بينها. وأعرب المتحدث عن مناشدة المغرب للبلدان الشقيقة في منطقة المغرب العربي كي تحيل المشروع إلى حقيقة واقعة.

٤٤ - **السيد بن مهيدي** (الجزائر): قال إن الصحراء الغربية كانت هي الإقليم الأخير في أفريقيا الذي لم يزل في انتظار إنهاء استعماره، عند بدء العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، على الرغم من قرارات الأمم المتحدة والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية. وقد ثابرت الجزائر ودول أفريقية أخرى على العمل في إطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل استرداد شعب الصحراء الغربية لجميع حقوقه المشروعة بشكل كامل، ونادوا بتكثيف الجهود تجاه إجراء استفتاء يمكن ذلك الشعب من ممارسة حقه غير القابل للنقض في تقرير المصير. وقال المتحدث إن الجزائر آزرت شعب الصحراء الغربية، مشيرا إلى أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية إيجاد حل للقضية وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

٤٥ - وقد دعا قرار مجلس الأمن ١٧٤٥ (٢٠٠٧) وقرارات لاحقة، بما فيها القرار ١٩٧٩ (٢٠١١)، إلى قيام مفاوضات مباشرة وعلى قدم المساواة بين المغرب وجبهة البوليساريو. وقال المتحدث إن التفاسير المختلفة للغرض من المفاوضات لا أساس لها، نظرا إلى أن مجلس الأمن قد دعا بوضوح إلى إيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يمكن شعب الصحراء الغربية من تقرير مصيره. وأضاف أن نضال الجزائر المجيد من أجل الاستقلال منحها الحق التاريخي في ريادة حركات التحرر. وهي ملزمة، من منطلق التضامن والعدالة، بأن تؤيد حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير، وقد شاركت لذلك في المحادثات الرسمية وغير الرسمية بصفة مراقب ودولة جوار.

٤٦ - وقال إن حكومته ستواصل مساهمتها تجاه تحقيق المصالحة بين الشعبين الصحراوي والمغربي. وأعرب عن ترحيب الجزائر بالزخم الإيجابي الذي شهدته المفاوضات على يد المبعوث الشخصي للأمين العام، وبالمحادثات الرسمية وغير الرسمية التي انعقدت منذ آب/أغسطس ٢٠٠٩، تمهيدا لعقد جولة مفاوضات رسمية جديدة، وعن تنديدها بإيقاف المحادثات بسبب اختلافات لا يصعب تجاوزها بأي حال من الأحوال. وقال إن بلده لن يكف عن توفير الدعم للأمين

العام ومبعوثه الشخصي، وسيفعل كل ما في وسعه من أجل التوصل إلى تسوية سلمية.

٤٧ - وأضاف أن هناك اتجاه إلى تشكيل تجمعات إقليمية في عهد العولمة. وإذ يوحد شعوب المغرب العربي تاريخها ومصيرها المشترك، فهي مؤهلة أكثر من غيرها من الشعوب لتشكيل مثل ذلك التجمع. وهي تدرك أن بناء القارة الأوروبية وتمتعها بالسلام والازدهار لم يتيسرا سوى من خلال تمكين شعوبها من ممارسة حقها في تقرير المصير. وقد عقدت الجزائر العزم على التضامن مع جاراتها في العمل على إحياء عملية بناء مغرب عربي موحد في ظل السلام والاستقرار والازدهار. وستمهد تسوية نزاع الصحراء الغربية على أساس تقرير المصير الطريق لتحقيق تلك الغاية.

٤٨ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروعي القرار والمقرر المعروضين أمامها في إطار البنود ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ من جدول الأعمال، اللذين لا تترتب على أي منها آثار في الميزانية.

مشروع القرار *A/C.4/66/L.3*: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٤٩ - اعتمد مشروع القرار *A/C.4/66/L.3*.

مشروع القرار *A/C.4/66/L.5*: مسألة الصحراء الغربية

٥٠ - **السيد كوس** (مراقب عن الاتحاد الأوروبي): تحدث أيضا نيابة عن البلدان المرشحة كرواتيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وتركيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا، بالإضافة إلى جورجيا والنرويج وجمهورية مولدوفا، قائلا إن الاتحاد الأوروبي وفر الدعم لجهود الأمين العام ومبعوثة الشخصي الرامية إلى تحقيق حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يمنح شعب الصحراء الغربية حق تقرير المصير. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يحث الطرفين والبلدان المجاورة على التعاون مع المبعوث الشخصي، ويرحب بقرار مجلس الأمن ١٩٧٩ (٢٠١١) وبالتزام الطرفين بتكثيف المفاوضات، التي ينبغي عقدها بحسن نية وبلا شروط مسبقة، وفقا لقرارات مجلس الأمن التي صدرت مؤخرا.

٥١ - وأعرب عن تأييد الاتحاد الأوروبي لعقد المزيد من الاجتماعات غير الرسمية وعن ترحيبه بالمناقشات والأفكار الواردة في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية. وينبغي أن يتعاون الطرفان مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ تدابير بناء الثقة وربما توسيع نطاقها. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالحلقة الدراسية التي عقدتها مفوضية شؤون اللاجئين في ماديريا بالبرتغال، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ولا يزال القلق ينتاب الاتحاد الأوروبي بشأن التأثير المحتمل لنزاع الصحراء الغربية على الأمن والتعاون في المنطقة.

٥٢ - **السيد زينسو** (بنن): رحب بالتقدم المحرز في مسألة الصحراء الغربية وبوضوح تقرير الأمين العام وموضوعيته (A/66/260)، وبخاصة تسليطه الضوء على أهميه استمرار مشاركة الأمم المتحدة من أجل الخروج من الطريق المسدود الذي دخلته المفاوضات. وينبغي أن يغتنم الطرفان بشكل كامل الفرصة التاريخية المتاحة لهما من وراء ذلك.

٥٣ - وأعرب المتحدث عن قلق وفده لانتهاك الاتفاق العسكري رقم ١، وحث الطرفين على إقامة قنوات اتصالات مباشرة في سياق آليات التحقق العسكرية، فيما يختص بالانتهاكات المدعى بها والمسائل الأخرى المثيرة للاهتمام المشترك. وينبغي أن يعمل الطرفان، بالتشاور مع مفوضية شؤون اللاجئين، على تيسير تمديد برنامج الزيارات

العائلية. فمن شأن إحراز تقدم في ذلك المجال أن يلطف الأجواء توطئة لانعقاد المحادثات غير الرسمية المرتقبة.

٥٤ - وأعرب المتحدث عن دعم وفده لجهود المبعوث الشخصي للأمين العام تجاه تيسير التقدم في تلك المحادثات بشأن الجوانب الرئيسية للنزاع. وقال إن المصلحة العليا للشعب الصحراوي ينبغي أن تحفز جميع الأطراف كي يتسموا بالواقعية ويتوصلوا إلى تسوية من خلال التفاوض بحسن نية تحت رعاية المجتمع الدولي. ومن جانبه، يجب على المجتمع الدولي استكشاف الحلول ومعالجة التحديات الناشئة التي زعزعت استقرار المنطقة.

٥٥ - وقال المتحدث إن المقترح المغربي بشأن الحكم الذاتي، الذي يهدف إلى إيجاد حل يستند إلى توافق الآراء، يستحق النظر فيه بجدية. وقد قدم المقترح في سياق الجهود الرامية إلى بناء مجتمع حديث وديمقراطي على أساس سيادة القانون والحرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمصالحة الموعودة وكفالة مستقبل أفضل للجميع. وستكفل للشعب الصحراوي المشاركة الكاملة في إطار دولة المغرب، وتقام له مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقانونية خاصة به. وستحتفظ دولة المغرب لنفسها بصلاحية إدارة الشؤون المتصلة بالدفاع والعلاقات الخارجية والمسائل المتعلقة بالدستور والمسائل الدينية.

٥٦ - وأشار المتحدث إلى أن الجمعية العامة ومجلس الأمن أيدا المقترح المغربي للحكم الذاتي الذي يتيح فرصة التعبير الكاملة عن الحق في تقرير المصير. وأشاد المتحدث باستعداد الطرفين لاستئناف المفاوضات واستعداد الجزائر للعمل معهما فيما يتعلق بأي اتفاق بشأن تدابير بناء الثقة ومسائل حقوق الإنسان. وينبغي أن يستغل الطرفان المحادثات غير الرسمية بشكل كامل من أجل التغلب على اختلافاتهما ووضع حد لمعاناة الشعب الصحراوي. ولا يمكن التصدي لمخاطر زعزعة استقرار المنطقة لفترة طويلة سوى من خلال إيجاد حل سريع لمسألة الصحراء الغربية.

٥٧ - اعتمد مشروع القرار *A/C.4/66/L.5*.

مشروع المقرر *A/C.4/66/L.4*: مسألة جبل طارق

٥٨ - اعتمد مشروع المقرر *A/C.4/66/L.4*.

مشروع القرار الرابع: مسألة كاليدونيا الجديدة (*A/66/23* (الفصل الثاني عشر))

٥٩ - اعتمد مشروع القرار الرابع.

مشروع القرار الخامس: مسألة توكيلاو (*A/66/23* (الفصل الثاني عشر))

٦٠ - اعتمد مشروع القرار الخامس.

مشروع القرار السادس: مسائل ساموا الأمريكية وأنغيلا وبرمودا وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وغوام ومونتسيرات وبيتكيرن وسانت هيلانة وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (*A/66/23* (الفصل الثاني عشر))

٦١ - **الرئيس**: أشار إلى أن مشروع القرار قد نقح شفويا من قبل المقرر الخاص للجنة في جلستها ٢.

٦٢ - اعتمد مشروع القرار السادس بصيغته المنقحة شفويا.

٦٣ - **السيدة بيدروس - كاريتيرو** (إسبانيا): قالت إنه بينما تؤيد إسبانيا مبدأ تقرير المصير فيما يتعلق بمشروع القرار السادس، فإن مبدأ السلامة الإقليمية ينطبق على عملية إنهاء الاستعمار في حالات معينة، مثل حالة جبل طارق. وأعربت عن رغبة إسبانيا في أن تسوى مسألة جبل طارق بشكل كامل وبصورة نهائية، وفقا للتكليف الصادر عن الجمعية العامة، من خلال مفاوضات مع المملكة المتحدة، تراعى فيها تطلعات ومصالح جبل طارق.

٦٤ - **السيد دياز بارتولومي** (الأرجنتين): أعرب عن تأييد بلده لأن تنال الشعوب في جميع الأقاليم الأحد عشر المذكورة في مشروع القرار السادس حق تقرير المصير، وفقا لمبادئ الميثاق وإعلان إنهاء الاستعمار وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وعليه، أكد المتحدث مجددا ضرورة أن تكفل الدول القائمة بالإدارة وحكومات تلك الأقاليم والأمم المتحدة، توعية سكان تلك الأقاليم بحقهم في تقرير المصير من خلال التربية الوطنية. إلا أن مبدأ تقرير المصير ليس المبدأ الوحيد الذي ينطبق على إنهاء الاستعمار، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، إذ ينطبق مبدأ السلامة الإقليمية أيضا في حالات معينة، مثل حالة جزر مالفيناس. وقد وصفت جميع القرارات المتعلقة بمسألة جزر مالفيناس تلك المسألة بأنها حالة استعمارية خاصة ومعينة. وفي ذلك السياق، تؤكد الأرجنتين مجددا استعدادها لاستئناف المفاوضات مع المملكة المتحدة، بغرض تسوية المنازعة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وسندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

٦٥ - **السيدة ألوم** (المملكة المتحدة): قالت إن بلدها انضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار السادس من منطلق تأييده لحق تقرير المصير. غير أنه يرى أن مشروع القرار غير مقبول جزئيا بسبب أنه لا يعكس التحديث الجاري في أقاليم ما وراء البحار ولا يوضح العلاقة التي تربطها بالمملكة المتحدة. وهي علاقة تحظى بقبول الطرفين، وتستند إلى الشراكة والقيم المشتركة والاعتراف بحق تقرير المصير. وعلى وجه الخصوص، لم يعكس مشروع القرار التقدم المحرز فيما يتعلق بجزر تركس وكايكوس، التي جرى الاتفاق فيها على دستور جديد، عقب مشاورات واسعة النطاق. وسيبدأ نفاذ الدستور الجديد وتعقد انتخابات في الإقليم في عام ٢٠١٢، شريطة استيفاء شروط محددة. وقالت المتحدثة إن مشروع القرار لم يشر إلى الدستور الجديد الذي بدأ نفاذه في مونتسيرات في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وأعربت عن ترحيب وفدها بتلك المناسبة. وأكدت مجددا موقف المملكة المتحدة المتمثل في أن شعوب جزر فوكلاند وجبل طارق تتمتع بحق تقرير المصير.

٦٦ - **السيد راغوتاهالي** (الهند): تحدث ممارسة لحق الرد فقال إن التعليقات التي أدلى بها ممثل باكستان فيما يتصل بجامو وكشمير ليس لها مبرر وغير ذات معنى. وأضاف أن ولاية جامو وكشمير جزء لا يتجزأ من الهند، التي يحمي دستورها الحقوق الأساسية لجميع مواطنيها. وقد أعرب شعب جامو وكشمير عن إرادته في انتخابات حرة ونزيهة.

٦٧ - **السيد أندرابي** (باكستان): تحدث ممارسة لحق الرد ففند ادعاء ممثل الهند، قائلا إن تعليقاته هو لا معنى لها. وأضاف أن شعب إقليم جامو وكشمير، الذي لم يكن قط جزءا من الهند، قد حرم من حقه في تقرير المصير على مدى ٦٣ عاما. وأردف أن إقليم جامو وكشمير إقليم متنازع عليه، حسبما ورد في عدة قرارات صادرة عن الأمم المتحدة وملزمة لكل من باكستان والهند برغم أنها لم تنفذ بعد، وينتظر أن يتحدد وضعه النهائي وفقا لإرادة شعبه. ولن تكون أية انتخابات تعقدها الهند بديلا عن الإعراب عن إرادة الشعب من خلال استفتاء شعبي حر ونزيه يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة.

٦٨ - **السيدة ألوم** (المملكة المتحدة): تحدثت ممارسة لحق الرد على بيانات ممثلي دولة بوليفيا المتعددة القوميات وكوستاريكا وإكوادور وباراغواي وأروغواي، فقالت إن المملكة المتحدة ليس لديها شك بشأن سيادتها على جزر فوكلاند وجزر جورجيا الجنوبية وسندوتش الجنوبية. وأضافت أن حكومتها تعلق أهمية كبيرة على مبدأ تقرير المصير على النحو المبين في الميثاق والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولن تعقد أية مفاوضات بشأن سيادة جزر فوكلاند ما لم يبد سكانها رغبتهم في ذلك ويعربوا عن تلك الرغبة.

٦٩ - وقالت إن المملكة المتحدة تربطها علاقة حديثة مع جميع أقاليمها في ما وراء البحار، بالاستناد إلى الشراكة والقيم المشتركة والاعتراف بحق تقرير المصير. وقد ذكّر ممثلو جزر فوكلاند المنتخبين بصورة ديمقراطية اللجنة الخاصة مجددا بالحقيقة التاريخية المتمثلة في أن جزر فوكلاند ليس لها شعب أصلي وبأنه لم يجر إجلاء أي سكان مدنيين من جزر فوكلاند قبل أن يستوطنها السكان الذين يمثلونهم، في عام ١٨٣٣. وقد أعرب سكان جزر فوكلاند عن رغبتهم، وفقا لحقهم في تقرير المصير، في أن يظل مركز الجزر دون تغيير، ونددوا بالتدابير غير القانونية التي اتخذتها حكومة الأرجنتين بغرض الحد من خطوط النقل التي تربطهم ومن مشاركتهم في التجارة الحرة. ويحق لحكومة جزر فوكلاند أن تطور صناعات صيد الأسماك والمواد الهيدروكربونية داخل مياهها الإقليمية، وفقا لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وستواصل المملكة المتحدة الدفاع عن حق شعب جزر فوكلاند في رسم مستقبله الاجتماعي والاقتصادي.

٧٠ - **السيد دياز بارتولومي** (الأرجنتين): تحدث ممارسة لحق الرد على البيان الذي أدلت به ممثلة المملكة المتحدة، فأكد مجددا موقف حكومته المتمثل في أن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وسندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها جزء لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين وأنها موضع منازعة تتعلق بالسيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، على النحو الذي أقر به المجتمع الدولي مرارًا. وقد أدى احتلالها غير المشروع من قبل المملكة المتحدة إلى أن تتخذ الجمعية العامة واللجنة الخاصة قرارات متتالية، تحث جميعها على التفاوض من أجل إيجاد حل سلمي ودائم للمنازعة. وقد أقرت منظمة الدول الأمريكية أيضا هذا الموقف مرات عديدة.

٧١ - وقال إن الأرجنتين تندد بمحاولات المملكة المتحدة الرامية إلى تحريف الحقائق التاريخية المتعلقة باحتلالها غير المشروع للجزر منذ عام ١٨٣٣، وهو الاحتلال الذي أصبح موضوع احتجاجات متكررة من قبل الأرجنتين منذ ذلك الحين. ويكشف ذلك التحريف عدم وثوق المملكة المتحدة من سيادتها المزعومة على جزر مالفيناس. وقد أقر قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) بأن الوسيلة الوحيدة لتسوية المنازعة هي استئناف المفاوضات الثنائية بغرض إيجاد حل سلمي ودائم للمنازعة، كما تعهدت البلدان بالالتزام الثابت بمبدأ التوصل إلى حل مقبول للجميع. وسيكون امتثال المملكة المتحدة لأحكام ذلك القرار بمثابة التزام منها بالسلوك القانوني المسؤول الذي تطالب بقية بلدان المجتمع الدولي التحلي به.

٧٢ - وعوضا عن ذلك، بررت المملكة المتحدة احتلالها على أساس حق تقرير المصير وحده، الذي تذرعت به فيما يتصل بجزر مالفيناس بصورة حصرية، على الرغم من أن ذلك المبدأ لا ينطبق على المنازعة. وأعرب المتحدث عن تنديد وفده بمحاولات المملكة المتحدة الرامية إلى إثارة آمال سكان جزر مالفيناس فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية للأرجنتين بصورة غير مشروعة. وقال إن القانون الدولي ودستور الأرجنتين يوفران حماية كافية لحقوق شعب جزر مالفيناس. وأخيرا، أكد المتحدث مجددا حق الأرجنتين المشروع في بسط سيادتها الوطنية على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وسندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

علقت الجلسة الساعة ١٢/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٣/٠٠.

٧٣ - **الرئيس:** قال إن اللجنة ستؤجل اتخاذ إجراء بشأن مشاريع القرارات قيد النظر بسبب عطل فني في ماكينة التصويت.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.